مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

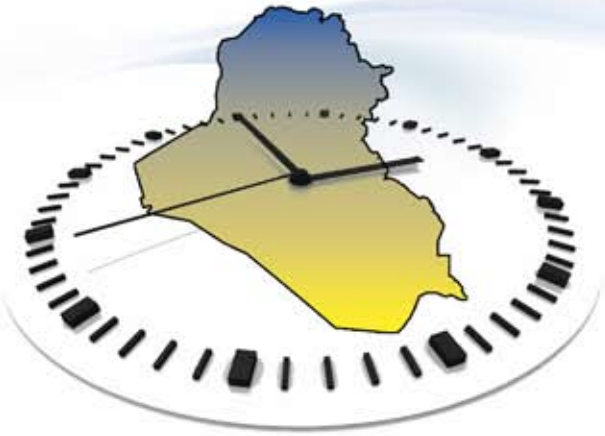

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الخميس ٤-٧ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد(٢٦)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

اعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والاخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

أهميّة العراق الاستراتيجية

من المراكز البحثية الاستراتيجية المهمّة التي نتابعها باستمرار هو **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية** الذي يعبّر عادة عن **مصالح الشركات النفطية**، ومن المعروف أن **انطوني كوردسمان** الخبير الأمني والعسكري هو من الذين يكتبون باستمرار حول المنطقة وحول العراق بالذات، وآخر ما كتبه عن العراق هو الموضوع الاستراتيجي الذي يجد القارئ المحترم تلخيصه في هذا العدد الذي بين أيديكم، وفيما يأتي نلقي بعض الضوء التحليلي الكاشف على أهم الأفكار الواردة في المقالة المذكورة:

يؤكد المقال على **أهمية العراق الاستراتيجية** بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ويشير إلى **ضعف الاهتمام الامريكي بالعراق**، وتركه ينزلق صوب الحرب الأهلية ويقترب من إيران، ويُعزي سبب قلة الاهتمام هذه إلى **الإرهاق الذي أُصيبت به الولايات المتحدة** نتيجة للصراعات المتعددة التي خاضتها فضلاً على **الانشغال بالصراع السوري**. ويعتقد الكاتب بأن الأمر الذي أخذ يبرز ويتجلّى على مدى السنة الماضية هو أن الاضطرابات التي يشهدها العالمان الإسلامي والعربي قد غدت **صراعاً من داخل الحضارة نفسها لا صراعاً بين حضارات مختلفة**؛ فالحرب بين **السنّة والعلويين في سوريا** آخذة بالتفاعل بقوّة مع **التوتّرات السنيّة ـ الشيعية** في منطقة الخليج التي تدفع بالعراق إلى الوراء صوب الحرب الأهلية، كذلك يتفاعل هذان الصراعان مع الصراعات السنية – الشيعية – المارونية وغيرها من الصراعات المذهبية في لبنان، **فضلاً على المشكلة الكردية التي هي الأخرى آخذة بالانتشار منتقلة من سوريا إلى العراق ثم تركيا فإيران**، وهناك أيضاً مسألة الهوية العربية بمواجهة الهوية السنّية أو الشيعية التي تقف حائلاً بين العراق وباقي دول الخليج وتدفعه دفعاً باتجاه إيران. ويرى كوردسمان أنه وعلى الرغم من كل التركيز الحالي المنصب على سوريا، **فإن العراق هو البلد الأكبر والأكثر أهمية، بسبب ما لديه من احتياطات هائلة من النفط والغاز**، فضلاً على ما له من تأثير مباشر ومهمٍّ على مجمل أمن الخليج، وان عشرين بالمائة من الصادرات العالمية من النفط والغاز السائل تمر عبر الخليج. والعراق من وجهة نظر استراتيجية **يقف حائلاً بين إيران ودول الخليج العربية**، وقد لعبت التوترات العراقية الإيرانية على الدوام دور «العازلالاستراتيجي» بين إيران وباقي دول الشرق الأوسط طيلة نصف قرن يمتد من خمسينيات القرن الماضي إلى العام ٢٠٠٣. أما اليوم فإن العراق فيه **حكومة شيعية لها علاقات قوية مع إيران** وهو في الوقت نفسه يمثّل فراغاً عسكرياً. قادة العراق الشيعة ينظرون إلى السنة والأكراد كمصدر للتهديد لا كشركاء في البلد، وجيران العراق العرب يتعاملون معه على أساس أنه تهديد أكثر من كونه حليفاً لهم، والتوتّرات المتصاعدة بين السنّة والشيعة في المنطقة تجعل الأحوال في العراق أسوأ بشكل ثابت وتدفعه باتجاه إيران. **فإذا ما انزلق العراق نحو حرب أهلية فإن شيعته سينجرفون أكثر نحو إيران وسوريا، وإذا ما تمكّن الأسد من النجاة والبقاء في السلطة، مع استمرار دول الخليج العربية بعزل العراق، فإن الوجود الرمزي للولايات المتحدة في هذا البلد لن تبقى له على الأغلب مبررات وعندئذ سيصبح العراق على الأرجح جزءاً من المحور الشيعي الممتد من لبنان**

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

العراق مُرتكز الشرق الأوسط الاستراتيجي ٥

شركات النفط العالمية تتمرّد على بغداد.....٨

الانسحاب من العراق: خطأ لن يتكرر.....١٠

الوقتُ غيرُمناسبٍ الآن لاستقلالِ كردستان ١٢

مايكل نايتس: الإفراط في مركزية السلطة هو المحرّك الرئيس للعنف في العراق ١٤

تقرير ياباني: استئناف انتعاش القطاع النفطي العراقي ١٧

لوك اويل الروسية تزيد استثماراتها في العراق.....١٨

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

CSIS | CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES

إلى إيران. أما إذا ما سقط الأسد واستمرت التوتّرات بين أمريكا ودول الخليج بالتصاعد مع إيران فيبدو أن الأمر المرجّح هو أن تسعى إيران سعيها وتفعل كل ما في وسعها لتعويض خسارتها في سوريا **بكسب نفوذ أقوى في العراق.** كذلك يبدو مرجّحاً أن تؤدي الضغوط العربية والتركية على العراق إلى **دفعه نحو إيران** بدلاً من إبعاده عنها. **وإذا ما دخل العراق في حرب أهلية، طائفية وعرقية، فإن هذا سيدفع بغالبيته الشيعية نحو إيران، وبالأكراد نحو الانفصال، والدول العربية المحيطة بالعراق نحو تصعيد دعمها للفصائل السنية في لبنان وسوريا والعراق مع قمعها للشيعة في بلدانها.**

وهنا يشير الكاتب إلى عدم تفعيل **اتفاقية الاطار الاستراتيجي** مع العراق، **وخفض الوجود العسكري** الأمريكي فيه، وانهيار البرنامج البديل لتدريب الشرطة العراقية، **وتباطؤ تسليم الأسلحة الأمريكية** الأمر الذي دفع العراق للاتجاه **صوب روسيا**، لذلك فهو يدعو إلى **إحياء مكتب التعاون العسكري** الأميركي وتسليم الأسلحة الأميركية في توقيتات أفضل وهو ماقد يمنح الولايات المتحدة تأثيراً أقوى، كما يدعو إلى إقناع دول الخليج العربية بأن التعاون مع العراق أفضل لها كثيراً من محاولة عزله، ويدعو كذلك إلى **جعل العراق نقطة تركيز استراتيجية رئيسة** في التعامل مع تركيا والأصدقاء والحلفاء العرب، مما قد يحول دون قيام جسر استراتيجي بين إيران ودول الخليج، الأمر الذي من شأنه الحدّ من الترابط المتزايد بين التوتّرات والصراعات التي تحدث في منطقة الخليج وتلك التي تحدث في منطقة الشرق، ومن ثمَّ فسيكون عاملاً مساعداً على حفظ أمن الأردن ولبنان ومصر. وفي الختام يطالب **بمنح فريق وزارة الخارجية الأميركية العامل في العراق كل ما يحتاج اليه من عون** وموارد من أجل تحريك العراق باتجاه الاصلاح الاقتصادي وبناء جيش مستقر.

((هذه المقالة الاستراتيجية من المقالات التي تهم صانع القرار الاستراتيجي العراقي، ومن الضروري أن يكون هناك تواصلاً مستمراً مع الخبير انطوني كرودسمان ومع امثاله من الأصوات العقلانية المعتدلة)).

العراق مُرتكز الشرق الأوسط الاستراتيجي

الكاتب: أنطوني كوردسمان
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص : ميثم كاظم
مراجعة : د. نصر محمد علي

إن جعل العراق نقطة اهتمام استراتيجية رئيسة في التعامل مع تركيا وأصدقائنا وحلفائنا العرب قد يحول دون قيام جسر استراتيجي بين إيران ودول الخليج، وهذا من شأنه الحدّ من الترابط المتزايد بين التوتّرات والصراعات الدائرة في منطقة الخليج وتلك الحاصلة في منطقة الشرق، ومن ثَمّ سوف يكون عاملاً مساعداً على حفظ أمن الأردن ولبنان ومصر

يقدّم الكاتب جملة من المعطيات تؤكد محورية العراق في استراتيجية الولايات المتحدة الشرق أوسطية مستهلاً ذلك بالقول: من الصعب أن نحدد الأسباب التي جعلت العراق يَلقى هذا القدر الضئيل من اهتمام الولايات المتحدة وهي تراه ينزلق باتجاه الصراع الطائفي والحرب الأهلية والتقارب مع إيران. فعلى مدى أكثر من عام كانت التوتّرات تتصاعد في العراق، وقد حذّرت الأمم المتحدة من تداعيات ذلك الذي تجلى في تزايد ضحايا العمليات الإرهابية من المدنيين ومن قوات الأمن العراقية.

ربما كان السبب وراء هذا الإهمال هو الكلل الذي نال من الولايات المتحدة نتيجة الصراعات الكثيرة التي «كسبتها» على المستوى التكتيكي ولكن يبدو أنها قد خسرتها على المستوى الاستراتيجي، أو قد يكون السبب هو حقيقة كون الحرب المستعرة في سوريا أشدّ وهجاً ودويّاً وحصيلتها من المعاناة الإنسانية أعظم، كما أنها أكثر انكشافاً لوسائل الإعلام. على أي حال، فقد كانت النتيجة النهائية من كل ذلك أن الولايات المتحدة لم تُدرك إلاّ الآن مدى الأهمية التي أصبح العراق يمثلها كمرتكز استراتيجي.

ولاحظ كوردسمان ان الخارطة الاستراتيجية للمنطقة آخذة بالتغيّر، وللعراق في هذا التغيّر دور مهمّ وحسّاس، ففي السابق كان الفصل ممكناً بين منطقة الخليج والشرق، ومجموعة التوتّرات التي تركّزت على الصراع العربي – الاسرائيلي كانت تقابلها على الجانب الآخر مجموعة التوتّرات التي تركّزت فقط على منطقة الخليج، إلا أن العراق واقع بين المنطقتين. لا ينكر أحد أن هذا البلد يتحوّل في بعض الأحيان إلى أزمة قائمة بذاتها، ولكنه على الدوام يبقى يقوم بدور المصد (العازل) الاستراتيجي بين منطقتين مهمّتين ضمن الشرق الأوسط.

إلا أن الأمر الذي أخذ يبرز ويتجلى على مدى السنة **الماضية هو أن الاضطرابات التي يشهدها العالمان الإسلامي والعربي قد غدت صراعاً من داخل الحضارة نفسها لا صراعاً بين حضارات مختلفة**؛ فالحرب بين السنّة والعلويين في سوريا آخذة بالتفاعل بقوّة مع التوتّرات السنيّة – الشيعية في منطقة الخليج التي تدفع بالعراق إلى الوراء صوب الحرب الأهلية، كذلك يتفاعل هذان الصراعان مع الصراعات السنية – الشيعية – المارونية وغيرها من الصراعات المذهبية في لبنان.

المشكلة الكردية هي الأخرى آخذة بالانتشار

منتقلة من سوريا إلى العراق ثم تركيا فإيران، وهناك أيضاً مسألة الهوية العربية بمواجهة الهوية السنّية أو الشيعية التي تقف حائلاً بين العراق وباقي دول الخليج وتدفعه دفعاً باتجاه إيران. وبدلاً من التفرّغ لمواجهة الإرهاب صارت همومنا اليوم مكافحة التمرّد وانعدام الاستقرار والصراعات الدينية والعرقية.

ويرى كوردسمان أنه وعلى الرغم من كل التركيز الحالي المنصب على سوريا، فإن العراق هو البلد الأكبر والأكثر أهمية؛ فالعراق أمة يبلغ تعداد نفوسها ٣١,٩ مليون، مقارنة بسوريا التي يبلغ تعداد نفوسها ٢٢,٥ مليون. فضلاً على أن العراق هو صاحب الاقتصاد الأكبر، ففي العام ٢٠١١ (وهي آخر سنة أمكن الحصول فيها على بيانات واضحة) بلغ ناتجه المحلي الإجمالي ١٥٥,٤ مليار دولار بينما كان الناتج المحلي الإجمالي لسوريا ١٠٧,٦ مليار دولار. والأهم من هذا وذاك أن العراق دولة نفطية لها وزنها في حين أن سوريا لا يكاد يكون لها ذكر في هذا الجانب، إذ يبلغ احتياطي العراق النفطي ١٤٣ مليار برميل (أي ٩ بالمائة من الاحتياطي العالمي) في حين لا يتجاوز الاحتياطي السوري ٢,٥ مليار برميل (أي ٠,٢ بالمائة من الاحتياطي العالمي)، والعراق يملك ١٣٦,٧ ترليون متر مكعب من الغاز بينما تملك سوريا ١٠,١ ترليون متر مكعب فقط، وإلى جانب هذا فإن للعراق تأثيراً مباشراً ومهماً على مجمل أمن الخليج، وان عشرين بالمائة من الصادرات العالمية من النفط والغاز السائل تمر عبر الخليج.

لكن ذلك لايعني أن الصراع في سوريا ليس مأساوياً مفجعاً أو لا أهمية له، ولكن العراق من وجهة نظر استراتيجية يقف حائلاً بين إيران ودول الخليج العربية، وقد لعبت التوترات العراقية الإيرانية على الدوام دور «العازل الاستراتيجي» بين إيران وباقي دول الشرق الأوسط طيلة نصف قرن يمتد من خمسينيات القرن الماضي إلى العام ٢٠٠٣. أما اليوم فإن العراق فيه حكومة شيعية لها علاقات قوية مع إيران وهو في الوقت نفسه يمثل فراغاً عسكرياً. قادة العراق الشيعة ينظرون إلى السنة والأكراد كمصدر للتهديد لا كشركاء في البلد، وجيران العراق العرب يتعاملون معه على أساس أنه تهديد أكثر من كونه حليفاً لهم، والتوتّرات المتصاعدة بين السنّة والشيعة في المنطقة تجعل الأحوال في العراق أسوأ بشكل ثابت وتدفعه باتجاه إيران.

إذا ما انزلق العراق نحو حرب أهلية فإن شيعته سينجرفون أكثر نحو إيران وسوريا، وإذا ما تمكّن الأسد من النجاة والبقاء في السلطة، مع استمرار دول الخليج العربية بعزل العراق، فإن الوجود الرمزي للولايات المتحدة في هذا البلد لن تبقى له على الأغلب مبررات وعندئذ سيصبح العراق على الأرجح جزءاً من المحور الشيعي الممتد من لبنان إلى إيران. أما إذا سقط الأسد واستمرت التوتّرات بين أمريكا ودول الخليج بالتصاعد مع إيران فيبدو أن الأمر المرجّح هو أن تسعى إيران سعيها وتفعل كل ما في طاقتها لتعويض خسارتها في سوريا بكسب نفوذ أقوى في العراق.

كذلك يبدو مرجّحاً أن تؤدي الضغوط العربية والتركية على العراق إلى دفعه نحو إيران بدلاً من إبعاده عنها، وإذا ما دخل العراق في حرب أهلية، طائفية وعرقية، فإن هذا سيدفع بغالبيته الشيعية نحو إيران، وبالأكراد نحو الإنفصال، وبالدول العربية المحيطة بالعراق نحو تصعيد دعمها للفصائل السنية في لبنان وسوريا والعراق مع قمع الشيعة في بلدانها.

ليس في يد الولايات المتحدة أوراق كثيرة تلعبها، فاتفاقية الإطار الاستراتيجي مع العراق موجودة على الورق ولكنها لم تستطع الصمود أمام صراعات

القوى السياسية العراقية التي نشبت بمجرّد خروج الأمريكان، والوجود العسكري الأمريكي تم خفضه إلى مكتب صغير للتعاون العسكري يقع في السفارة الأمريكية في بغداد، وهذا المكتب مستمر بالانكماش، كذلك أدى التباطؤ في تسليم الأسلحة الأميركية إلى جعل العراق يتوجه صوب روسيا وغيرها من المجهزين طلباً لحاجته من السلاح، ومساعي وزارة الخارجية الأميركية لوضع برنامج بديل لتدريب الشرطة العسكرية انهارت قبل أن تبدأ، والولايات المتحدة اليوم لاعب هامشي في الاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية، وجهود المساعدة تموَّل من أموال السنين السابقة، ولم تتقدم وزارة الخارجية بطلب لتخصيص مساعدات للعراق في السنة المالية ٢٠١٤.

بيد أنه ليس واضحاً بعدُ، ما إذا كانت لدى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، أو معظم الطبقة التي تتولى الحكم، أي رغبة في الإصطفاف مع إيران، أو ما إذا كان في العراق من يسعى إلى حرب أهلية، لذلك فإن إحياء مكتب التعاون العسكري الأميركي وتسليم الأسلحة الأميركية في توقيتات أفضل قد تمنح الولايات المتحدة تأثيراً أقوى، كما ان سعي الولايات المتحدة لإقناع دول الخليج العربية بأن التعاون مع العراق أفضل لها كثيراً من محاولة عزله قد يكون له انعكاسات مهمة، وكذلك فإن المساعدة الأميركية المحدودة والموجهة توجيهاً جيّداً في ميداني الاقتصاد والإدارة الحكومية من شأنها تعزيز قدرة الولايات المتحدة في التأثير على بلد هو من كبار حاصدي أموال تصدير النفط ولكن اقتصاده بحاجة إلى الإصلاح أكثر من حاجته إلى المال حيث ان دخل الفرد فيه يقارب الدخل في دولة فقيرة، ويأتي تسلسله ١٦٢ عالمياً.

إن جعل العراق نقطة تركيز استراتيجية رئيسة في التعامل مع تركيا وأصدقائنا وحلفائنا العرب، قد يحول دون قيام جسر استراتيجي بين إيران ودول الخليج، وهذا من شأنه الحدّ من الترابط المتزايد بين التوتّرات والصراعات التي تحدث في منطقة الخليج وتلك التي تحدث في منطقة الشرق، ومن ثَمّ سوف يكون عاملاً مساعداً على حفظ أمن الأردن ولبنان ومصر. ولن يكون إسرافاً كبيراً منا أن نمنح فريق وزارة الخارجية الأميركية العامل في العراق كل ما يحتاج إليه من عون وموارد من أجل تحريك العراق باتجاه الاصلاح الاقتصادي وبناء جيش مستقر.

إن تحقيق نسبة محدودة من النجاح في ترطيب أجواء الصراع الداخلي في العراق ومساعدته على النأي بنفسه عن إيران، قد يكون أقل كلفة بكثير على الولايات المتحدة، ولو على المدى القصير، من استبدالها الإهمال الاستراتيجي بالصبر الاستراتيجي، وكذلك فإن من شأن هذا أن يساعد على وقاية العراق من الوقوع في براثن صراع أهلي سيكون أسوأ بكثير من هذا الذي يدور في سوريا، والذي يغذي الحرب بين السنة والشيعة مما قد يحيل التصادم الدائر داخل الحضارة الواحدة إلى حرب حقيقية تأخذ بالانتشار والتحوّل إلى إرهاب ينتهي به المطاف في الغرب.

رابط المقال: http://www.csis.org/publication/iraq-new-strategic-pivot-middle-east

شركات النفط العالمية تتمرّد على بغداد

الكاتب: ستيفن لي / محرر مساهم في مجلة الفورين بوليسي
واستاذ مساعد في برنامج الدراسات الأمنية بجامعة جورج تاون
مجلة الفورين بوليسي ٢١ تموز/٢٠١٢

ترجمة: فيصل عبد اللطيف ياسين
مراجعة وتلخيص: د.نصر محمد علي

إن اقتران مساعي سلطات كردستان في بناء خطوط أنابيب لتصدير النفط والغاز خارج الإقليم بصفقات مع شركات النفطية العالمية، تجعله يبدو، وعلى نحو متزايد، ككيان اقتصادي قائم بذاته، لتصبح هذه الشركات وبصورة غير مباشرة بمثابة «طابور خامس» وراء تعزيز نزعة كردستان نحو الاستقلال الاقتصادي

يذكر الكاتب في مستهل مقاله انه وبعد أقل من سنة على رحيل القوات الأمريكية من العراق **بدأت بغداد تفقد سيطرتها** على قطاع النفط وعائداته في المنطقة الشمالية (كردستان) التي تتطلع إلى الاستقلال، **ولعل ما يقف وراء ذلك الأمر هو استياء الشركات الأجنبية من بخل بغداد وصعوبة شروطها التعاقدية على العكس من كردستان التي تقدم تسهيلات أكبر في العقود التي تبرمها مع هذه الشركات. لتصبح الأخيرة وبصورة غير مباشرة بمثابة المحرّك الرئيس «طابور خامس» وراء تعزيز نزعة كردستان نحو الاستقلال الاقتصادي.** فخلال الأيام الماضية أصبحت شركة توتال الفرنسية ثالث شركة نفطية كبيرة تقطع علاقتها مع بغداد بعد ان قامت هذه الشركة بإبرام صفقة نفطية مع كردستان .

ويرى الكاتب ان بغداد عازمة على تحقيق السيادة الكاملة على عائدات البلاد النفطية الهائلة، ومنع شركات النفط من التعامل مباشرة مع كردستان، وان يُصار بدلاً عن ذلك إلى تقديم العطاءات عن طريق وزارة النفط العراقية، وان يكون تصدير النفط عن طريق أنابيب النقل التي تسيطر عليها بغداد. إلا ان كل من شركة اكسون موبيل وشيفرون وتوتال قد تجاهلت رغبات بغداد هذه، واضعةً صفقاتها النفطية في جنوب العراق على محك الخطر؛ إذ تقوم تقديرات هذه الشركات وفقاً لما يذكره بعض المسؤولين التنفيذيين فيها على ان احتياطي النفط في كردستان – وان كان يعاني من النقص نسبياً – إلا ان احتمالات تزايد اكتشاف النفط هناك يفوق الخسائر التي يمكن ان تنجم عن عدم امكانية وصولها إلى نفط العراق (الذي تسيطر عليه الحكومة المركزية) .

إن الضغط على بغداد الآن يتمثّل بكبح ما يبدو وكأنه تمرد من قبل شركات النفط، وهو ما يضيف تحدياً آخر للحكومة العراقية التي تعاني بالفعل من تصاعد أعمال العنف وانخفاض عائدات النفط بسبب تراجع الأسعار العالمية. شهد التاريخ عدداً من الدول التي سيطرت عليها الشركات، وعلى سبيل المثال شركة الفواكه المتحدة التي كانت ناشطة في أمريكا اللاتينية، **لكن لعب مثل هذا الدور في كردستان سيمثل المرة الأولى التي تكون فيها شركات النفط جهات فاعلة رئيسة في أمة أصبحت مستقلة إلى حدٍّ كبير.** وبالطبع فإن الأمر يعود إلى حكومة اقليم كردستان لضمان عدم ابتلاعها من قبل هذه الشركات، وهو المصير الذي واجهته بعض بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، للوهلة الاولى، فإن قرار الشركات النفطية بالابتعاد عن بغداد يبدو غاية في الحماقة، فالعراق مع ما يمتلكه من احتياطي نفطي مؤكد يصل الى ١٤٨ مليار برميل – ثاني أكبر مخزون تقليدي في العالم – يُعد جائزة ضخمة

في مجال النفط بالمقارنة مع اقليم كردستان الذي تدَّعي حكومته بوجود ٤٥ مليار برميل من النفط تحت أراضيها.

ويمضي الكاتب بالقول الى انه وبعد سقوط نظام صدام حسين في العام ٢٠٠٣، هرعت الشركات النفطية ومن مختلف أرجاء العالم للحصول على حق تأهيل الحقول القديمة والتنقيب عن أخرى جديدة، لكن بغداد وضعت شروطاً مشددة، من خلال اعتمادها عقود الخدمة فقط* التي تنطوي على مخاطر كبيرة، حيث لا تخفي الشركات الكبيرة في الوقت الحاضر تذمرها من هذه الشروط، **إلا ان الآمال تحدوها للوصول إلى عقود المشاركة في الإنتاج في نهاية المطاف**، وقد أظهرت جولة التراخيص الرابعة في شهر ايار الماضي بأن بغداد غير مستعدة لتكون أكثر سخاءً، كما ان الشركات النفطية قد ضاقت ذرعاً بذلك، وقد أفضت هذه الجولة إلى التوقيع على عقود استكشافية في ثلاث رقع من أصل ١٢ رقعة كانت معروضة للتنافس.

وفي شهر اكتوبر الماضي تصرّفت شركة اكسون على غير عادتها، إذ أظهرت أول بوادر التمرد من خلال إبرامها صفقة لاستكشاف النفط مع كردستان على الرغم من وجود اتفاق لإنتاج النفط في حقل غرب القرنة الجنوبي، الأمر الذي يكون إلى حدٍّ بعيد أشبه بالمقامرة، فغرب القرنة يحتوي على ما يقرب من ٨,٧ مليار برميل من النفط، وكان هناك احتمالاً واضحاً بأن تلغي بغداد هذا الاتفاق رداً على انفتاح شركة اكسون على الأكراد. أما الآن، فإن قرار شركة توتال – بتعاقدها للحصول على ٣٥٪ من رخصتين للتنقيب في كردستان – قد انضمت إلى هذه الشركات، وقد عوقبت هذه الشركات كردٍّ على تحديها لحكومة المركز، حيث استبعدت شركة اكسون من جولة التراخيص الأخيرة، وشركة شيفرون التي لاتمتلك في الوقت الحاضر أي عقود للتنقيب في المناطق الجنوبية، أُدرجت رسمياً ضمن قائمة الشركات المحظورة التي لايتم التعاقد معها مستقبلاً، ومع ذلك فإن هذه الشركات لا تبدو مكترثة بذلك إلى حدٍّ كبير.

ويتساءل الكاتب فيما إذا كانت هذه الشركات قد استنفدت جميع خيارتها للتوصل إلى صفقات تتعلق بنفط الجنوب وفق شروط تراها مقبولة بالنسبة لها ؟ والإجابة هي: نعم كما جاء على لسان مسؤل رسمي في إحدى هذه الشركات: «الشروط في كردستان أفضل من ذلك بكثير، فالحكومة هناك تحصل على حصتها، لكن بذل جهد أكبر يعني حصول الشركات على مردود أكبر، فالشروط مشجعة جداً». **إن اقتران مساعي سلطات كردستان في بناء خطوط أنابيب لتصدير النفط والغاز خارج الاقليم متجنبة الأراضي العربية في العراق، مع صفقات النفط تجعل من الاقليم يبدو وعلى نحو متزايد ككيان اقتصادي قائم بذاته، وقد يرى فيها البعض بأنها آخر خطوة صوب تحقيق الحلم الكردي الذي طال انتظاره بالحصول على دولة خاصة بهم.**

ويمضي الكاتب بالقول: بأن ما قامت به شركة توتال الفرنسية من صفقات نفطية مع كردستان تمثل ضربة كبيرة لبغداد، وان على الأخيرة ان تقوم فوراً بتوجيه عقوبة رادعة لهذه الشركة تتمثل ببيع حصصها في تطوير الحقول الجنوبية إلى شركات أخرى، وإن كان ذلك لا يمثل حلاً جذرياً لهذه المسألة. وفي الختام يرى الكاتب بأن شركات النفط لن تدفع كثيراً للاستثمار في حقول النفط الكبيرة بقدر ما تتطلع دوماً للعمل في ظروف وأماكن أكثر ملاءمة ويسراً.

---

* عقود الخدمة: أحد أنواع العقود النفطية التي تمتاز بالتدخل الشديد للدولة في جميع مراحل عمل شركات النفط، وبموجبها يتم فقط دفع رسوم للشركة مقابل خدماتها في استخراج النفط لصالح الحكومة.

رابط المقال: http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/07/31/houston_we_have_a_country?page=0,0

الانسحاب من العراق: خطأ لن يتكرر

الكاتب: جيمس دوبينز - مدير مركز الأمن الدولي والسياسة الدفاعية بمؤسسة راند - ٢٠١٣/٣/١٤

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

مراجعة : د. نصر محمد علي

إن الدرس الذي تمَّ استخلاصه من حرب العراق هو: تفادي خوض حرب برّية في آسيا، حيث لم يَعُد حجم القوات العسكرية الأمريكية كافياً لعمليات واسعة النطاق، كما أنّ نفور الرأي العام الأمريكي يحدُّ من التدخل في الحرب الأهلية السورية

يُشير الكاتب في بداية مقاله إلى الحرب في العراق قائلاً: إنها كانت خطأً فادحاً وفقاً لآراء معظم الأمريكيين، لكن هذا لا يعني أنها كانت تجربة غير مهمة، فمن الممكن الاستفادة من الاخطاء التي حدثت لتحسين الأداء المقبل أكثر من الاستفادة من النجاحات التي حققتها الحرب.

ففي العام الماضي، أصدرت هيئة الأركان المشتركة، وبناءً على توجيه من الجنرال مارتن ديمبسي، تقريراً وضّحت فيه الدروس المستفادة من حربي العراق وأفغانستان، تحت عنوان «عقدٌ على الحرب»، **والذي أقرّ بفشل الولايات المتحدة في التعامل مع البيئات التي كانت تعمل فيها، من حيث استخدامها لأساليب تقليدية لخوض حروب غير تقليدية، وعدم قدرتها على التواصل الفعّال مع السكان المحليين.**

ويمضي الكاتب بالقول إلى **ان أمريكا قد أخفقت في الماضي بعملين مهمين**، أولهما: **غزو العراق الذي كان على أساس معلومات خاطئة، و لم يكن فقط خطأً عسكرياً بحتاً**، على الرغم من ان أغلب أجهزة الاستخبارات الأمريكية – التي تتخذ من وزارة الدفاع الامريكية مقراً لها، وتتم قيادتها من قبل ضباط الجيش – لم تعترض على الرأي القائل بأن صدام كان يمتلك برنامجاً نشيطاً لأسلحة الدمار الشامل وأسلحة دمار شامل حقيقية، سوى وحدة استخبارات صغيرة، والتي تبيّن فيما بعد أنها كانت على صواب.

وثانيهما: **لم تصدر دراسة وافية عن الأركان المشتركة تبيّن عدم التطابق بين حجم الالتزامات الأمريكية الأساسية في العراق وافغانستان ونطاق طموحاتها**، ويجادل البعض في ان تلك الأهداف كانت

طموحة جداً، في حين يصرّ آخرون على ان التزام القوى العسكرية العاملة والمساعدات الاقتصادية لم تكن كافية، لكن الجميع تقريباً يتّفق على تقليل إدارة بوش من الأولى أو زيادة الثانية، وهي في النهاية سوف تفعل الاثنين.

لم تقدم الوكالات المدنية – والتي تشمل وزارة الخارجية ووزارة المالية ووكالة المخابرات المركزية، خلاصة وافية عن الدروس المستفادة مماثلة لتلك التي أصدرها الجنرال ديمبسي، وهذا أمر مؤسف لأن تقرير الأركان المشتركة لم يذكر سبب الإخفاق على الجانب المدني، ولهذا فإننا نفتقر إلى تحليل مشابه لمثل هذه الإخفاقات من قبل الجهات المسؤولة.

ويستطرد الكاتب في القول: بأن الدرس الذي يبدو انه قد تم استخلاصه من حرب العراق هو: «لا تفكّر بخوض حرب برية أبداً في آسيا»، حيث لم يَعُد حجم القوات العسكرية الأمريكية كافياً لعمليات واسعة النطاق.

فبعد فيتنام ظهر ضمور حاد في المهارات العسكرية الأمريكية لمكافحة التمرد، ومن الممكن جداً أن يدخل الجيش الأمريكي في مرحلة مماثلة خلال السنوات القليلة القادمة.لذا ينبغي على الولايات المتحدة تجنب غزو الدول الآسيوية الكبيرة والمعادية لها في المستقبل وعلى أساس معلومات خاطئة، وخلافاً لنصيحة الحلفاء الرئيسين واعتراض معظم الحكومات الإقليمية.

وعلى الرغم من ذلك فقد اثبت التاريخ ان أكثر الأصوات المعارضة لخوض الحروب في آسيا لم تجد آذاناً صاغية، فقد قام جورج دبليو بوش بغزو افغانستان بعد عام واحد فقط من تعهداته في مناظرة الانتخابات الرئاسية التي صرح فيها بأن القوات الأمريكية لن تشارك في أي مساعٍ خارجية، ثم توجّه لاحتلال العراق بعد ١٨ شهراً من ذلك فقط.

ويختتم الكاتب بالقول: إن النفور الأمريكي لمثل هذه الالتزامات المستقبلية يحدُ بشكل واضح من التدخل في الحرب الأهلية التي ما تزال تتصاعد في سوريا.

والأهم من إدراك الدروس التي يمكن استخلاصها، هو اعتماد تدابير علاجية دائمة، فعقد من الحرب مدة كافية لتثبت ان معظم أسباب الفشل السابق كان بالإمكان تحديدها وتصحيحها، ولكن العديد من تلك الإصلاحات ذات طابع مؤقت، مثل تغيير السلوك المؤسسي والهيكلي بطرق غير متوقعة أو حتى بقصد تحمّل أعباء الحاجة الماسة للإصلاح، **كما ان الاهتمام بالحرب في العراق قد تراجع وكذلك في افغانستان، وهناك ميل لدى جميع وكالات الأمن القومي للعودة إلى العمل المعتاد. وينبغي أن يُسمح لهذا أن يحدث، فإن الأمة خسرت فرصة الاستفادة من بعض الأخطاء المكلفة جداً.**

رابط المقال: http://www.foreignpolicy.com

الوقتُ غيرُ مناسبٍ الآن لاستقلالِ كردستان

الكاتب: رانج علاء الدين / باحث في مؤسسة القرن الجديد
جريدة الشرق الأوسط - ٨ نيسان / ٢٠١٣

ترجمة : حيدر رضا محمد
مراجعة : د. نصر محمد علي

إن كردستان لن تستقل من دون كركوك لأن ما يمكن تصديره من النفط لن يصل إلى نسبة ١٧ ٪ التي يحصلون عليها من الموازنة الاتحادية، وفي الوقت نفسه فإن العراقيين العرب لن يقبلوا خسارة كركوك من دون حرب، ومن هنا فإن كردستان لديها الكثير لتكسبه إذا بقيت جزءاً من العراق، إذ يتيح لها ذلك تطوير وتوسيع الثروة والنفوذ، كما ستعمل على الاستفادة من مواردها وموارد العراق، لذلك سيبقى هذا هو الخيار الأفضل الذي سيسمح لكردستان بتحسين مكانتها محلياً وإقليمياً بحيث تصبح لاعباً بالغ الأهمية في السنوات الـ ٣٠ المقبلة، وربما قد يكون ممكناً آنذاك إنشاء دولة كردستان المستقلة

ابتدأ الكاتب مقاله بالاشارة إلى تزايد التوترات بين الأكراد والعرب في الأسابيع الأخيرة نتيجة الخلافات السياسية بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد. كما وأثّرت النزاعات حول موارد النفط والغاز والنقاش على موازنة عام ٢٠١٣، على استقرار الوضع الأمني في البلاد. ان الاضطرابات الإقليمية، بما في ذلك الصراع في سوريا، **تهدد بانقلاب توازن القوى في المنطقة**، وهذا واضح من خلال الدعم التركي للمتمردين ضد الأسد، الذي عُدّ تحولاً في تحالفات تركيا مع إيران ناهيك عن دمشق. **وقد أصبح أكراد العراق وتركيا وسوريا في قلب هذه التغيرات الإقليمية ولاعبين مهمين في الأزمة لضمان استمرار التغيير الديناميكي في المنطقة.**

ولكن الاضطرابات في العراق (التي تشمل الاحتجاجات في الأنبار ومطالبة السنة بالفدرالية) فضلاً على التغيرات الإقليمية الجارية **قد تقوّض الوحدة الوطنية واستقرار العراق**، وما يزال استقلال كردستان أمراً غير قابل للتطبيق، ففي السنوات الأخيرة تعزز الحكم الذاتي الكردي، وذلك بفضل الثروة النفطية والإدارة الفعّالة لموارد النفط والغاز في كردستان، **وتُعدُ كردستان الآن عاصمة للتنقيب عن النفط في العالم.**

وأكد الكاتب ان جيوستراتيجية كردستان جعلتها تلعب دوراً مهماً في الصراع السوري، حيث ان حكومة اقليم كردستان ساعدت الأكراد السوريين، ويمكن ان تلعب دوراً في ظهور اقليم كردستان السوري قريباً. ونتيجة للصراع السوري، وطموحات رئيس الوزراء أردوغان في أن يصبح رئيساً وان يمارس سلطه فاعلة، فإنه يحتاج إلى دعم الأكراد، ولهذا فقد **عدّلت تركيا سياستها تجاه سكانها الأكراد الذين يبلغ عددهم أكثر من ١٤ مليون نسمة، لذلك فإن لديهم الكثير من المكاسب، إلا أنهم في الوقت نفسه قد يخسرون الكثير. ان إقامة دولة كردستان المستقلة، في الأساس، ليس أمراً محتملاً في المستقبل القريب أو البعيد؛ لأنها تفتقر إلى الكثير من الموارد والحلفاء.**

فكردستان ماتزال تعتمد اقتصادياً على الجزء العربي من العراق، حيث يساهم بأكثر من ١١ مليار دولار سنوياً في

الاقتصاد الكردي، وتنطوي هذه المساهمة على أهمية كبيرة لأنه من دونها ستنهار كردستان؛ فلو كانت كردستان قادرة على البقاء من دون هذه المساهمة لشهدنا موقفاً أكثر تشدداً لها بشأن النزاع مع بغداد، فهي غير قادرة على دفع الأجور المحلية، وتوسيع اقتصادها، والحفاظ على المشاريع التنموية، فمن دون هذه المساهمة ستجد كردستان نفسها تحت ضغط كبير، حيث ان السكان المحليين سوف يطالبون بالمزيد من الحماية والتنمية الاقتصادية. **فاذا ما أُخرجت كركوك والمناطق المتنازع عليها من المعادلة، فإن كمية نفط كردستان العراق التي يمكن تصديرها لا تصل لنسبة ١٧ ٪ التي يحصلون عليها من الميزانية الاتحادية.**

لذلك فالسؤال هو: هل يمكن لكردستان ان تعتمد على حلفائها مثل تركيا والولايات المتحدة على سبيل المثال؟ فعلى الرغم من أن تغيير أنقرة لسياستها قد يشجع ذلك، إلا أنه سيكون من الغباء الافتراض ان أنقرة ستستمر في علاقة ودّية مع الأكراد، **والتاريخ أثبت ان الأكراد من النادر ان يكون لديهم حليف يمكن الاعتماد عليه، ولعل خيانة الولايات المتحدة لهم في مناسبات عديدة دليل على ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تركيا وإن أصبحت شريك مصلحة في هذا الوقت إلا ان ذلك لن يستمر لمدة طويلة، فهي شريك لا يمكن الاعتماد عليه؛ فالتقارب التركي الاسرائيلي مؤخراً وكذلك قرار تركيا التحرّك ضد (حلفائها السابقين) سوريا والمصالح الإيرانية خير دليل على ذلك، وتركيا تغيّر الحلفاء على أساس مصالحها الجيوستراتيجية وكردستان حليف يمكن التضحية به بسهولة.** وفي الوقت الذي ما تزال فيه أنقرة تدعم منافسي الأكراد في العراق الذين هم السنة القوميون المتطرفون مثل أسامة النجيفي وأثيل النجيفي، **وستدعم الأهداف الكردية في العراق ولكنها ليست جاهزة للاستقلال الكردي، وانها لن تدعم استقلال الأكراد في العراق لأن هذا سيشجع الاضطرابات وانفصال الأكراد في تركيا**، فالعلاقات التركية مع حكومة اقليم كردستان قد تحسنت، لأن الأخيرة سوف تكون مـورِّداً مهما للطاقة، ولكن تركيا بوصفها قوة اقليمية وعضواً مهماً في المجتمع الدولي، فإنها من غير المرجّح ان تعتمد كلياً على موارد الطاقة الكردية، وعلى الرغم من التوترات مع بغداد وتحسن العلاقات مع حكومة اقليم كردستان، **فإن تركيا ماتزال ترفض انضمام كركوك إلى اقليم كردستان، وتشير الأدلة إلى ان الأخير يعمل على تطوير الأوضاع الاقتصادية والبنية التحتية اللازمة لبناء دولته المستقلة.** ويمكن القول أيضاً: ان علاقات حكومة اقليم كردستان والحكومة التركية ستنمو إلى مستوى يجعل من الأخيرة تعتمد بشكل متزايد على النفط والغاز الكردي.

إلا أن الكاتب استدرك قائلاً: إن كردستان لن تستقل من دون كركوك، لضرورتها ومطالبة السكان الأكراد بها، وفي الوقت نفسه فإن العراقيين العرب لن يقبلوا خسارة كركوك من دون حرب، ومن المحتمل ان تدعمهم إيران، **وأن الولايات المتحدة ستواصل تفضيل حلفائها العرب والعالم العربي على الأكراد.** وأضاف الكاتب أيضاً أن العالم العربي يخشى من تشكيل دول جديدة مستقلة؛ نتيجة الاضطرابات الطائفية المنتشرة في أراضيه. وباختصار، **فإن كردستان لديها الكثير لتكسبه إذا بقيت جزءاً من العراق، إذا ما أمكن تسوية القيود المذكورة أعلاه، وهو أمر مستبعد في المستقبل القريب أو البعيد؛ فكونها جزء من العراق يتيح لها تطوير وتوسيع الثروة والنفوذ الكردي، مع الاستفادة من الموارد الكردية فضلاً على موارد العراق. وفي ختام مقالته أكد الكاتب على انه على المدى الاستراتيجي، سيبقى هذا هو الخيار الأفضل الذي سيسمح لكردستان بتحسين مكانتها محلياً وإقليمياً بحيث تصبح لاعباً بالغ الأهمية في السنوات الـ ٣٠ المقبلة. وربما قد يكون ممكناً آنذاك إنشاء دولة كردستان المستقلة.**

رابط المقال: http://www.aawsat.net/2013/04/article55298103

مايكل نايتس:
الإفراط في مركزية السلطة هو المحرّك الرئيس للعنف في العراق

الكاتب: مايكل نايتس / زميل ليفر في معهد واشنطن في بوسطن –
مجلة الفورين بوليسي
١٥ أيار/مايو ٢٠١٣

ترجمة: قسم الترجمة
مراجعة وتلخيص: د. نصر محمد علي

من المحتمل أن يستمر العنف في العراق طالما استمر الإفراط في تركيز السلطة، وتحتاج المكونات العربية السنية والكردية إلى سبب ملحٍّ يجعلها تبقى داخل الإطار المتفسخ الذي يعيشه العراق اليوم، وتقدم الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤ فرصة ممكنة للبداية من جديد نحو عملية إعادة بناء الوطن

أكّد الكاتب في مستهل مقاله على انه في الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية تنسحب من العراق عام ٢٠١٠، كانت جهود الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في تلك البلاد تشبه رجل منهك يدفع صخرة ضخمة على تل منحدر، وكانت قوّة الدفع هذه قد بُنيت بشق الأنفس حتى مع اقترابها من القمة، فهل كان من الآمن أن يتوقف الدفع دون عمل شيء سوى التمني بأن يؤدي الزخم إلى إيصال هذه الصخرة إلى القمة؟ أم هل ستتوقف هذه الصخرة ثم بعد ذلك تتدحرج ببطء على نحو مخيف نحونا؟

الآن نحن نعلم، ولكي نكون صادقين، أن الإجابة لا تكاد تكون مفاجأة؛ **فالعراق، هذه الأيام، يُعدُ دولة منهكة جداً، ولم تأتِ أي من مشاكلها من فراغ.** ففي الموجة الأخيرة من المواجهات الطائفية والعرقية الدامية، ضربت تفجيرات منسقة المناطق الشيعية في بغداد وشمال العراق أيضاً، مما أدى إلى مقتل ما يزيد على ٣٠ شخص، وقد تلت موجة العنف هذه، الاشتباكات التي وقعت بين الجيش العراقي والمحتجين والمتمردين السنة في الشهر الماضي حيث فقدت الحكومة الفيدرالية السيطرة بصورة مؤقتة على بعض مراكز المدن والأحياء الحضرية المجاورة في كركوك ونينوى وديالى.

وقد اجتمعت العديد من المؤشرات السلبية؛ فالمليشيات المسلحة تعيد نشاطها، والتفجيرات الانتقامية تستهدف المساجد السنية والشيعية، وبعض القوات العسكرية العراقية بدأت تنهار وتنقسم إلى عناصر عرقية وطائفية أو تعاني من التغيب المزمن، كما بدأت قطاعات عديدة من الطيف السياسي العراقي، الأكراد والعرب السنة والشيعة، تتذمر بشأن عدم قدرة الحكومة على التعامل مع الظلم السياسي أو الاقتصادي وبدأت تتحدث بجدية عن التقسيم.

وأردف قائلاً: إنه في الثالث والعشرين من نيسان/أبريل، أخطأ الجيش الفيدرالي في حساباته عندما تحوّلت غارته التي شنّها على موقع للمحتجين في مدينة الحويجة شمال العراق إلى اشتباكات دموية وتبادل لإطلاق النار مما أدى إلى مقتل العشرات، وهذا الحادث يحمل في طياته القدرة على التطور إلى فرصة للمجموعات المتمردة مثل تنظيم القاعدة في العراق والحركة النقشبندية البعثية الجديدة للدعوة إلى التظاهر، ويمكن لهذا التصرف

أن يتناسب مع دعوات هذه التنظيمات للمقاومة المستمرة ضد «الاحتلال الصفوي» للعراق في إشارة إلى السلالة الفارسية التي تثير مخاوف العرب السنة من الحكومة التي يرأسها الشيعة في بغداد.

ويظهر تجدد أعمال العنف في العراق منذ عام ٢٠١٠ بشكل واضح جداً في المقاييس المستخدمة لقياس قوة التمرد، وقد قام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بتتبع أعمال العنف في هذه البلاد منذ عام ٢٠٠٤ من خلال «قاعدة بيانات العنف في العراق» التي يحتفظ بها المعهد، عن طريق الاعتماد على معلومات من مصادر مفتوحة أو خاصة مقدمة من قوات الأمن في العراق، ولا تُقدم تلك البيانات أدلة على تزايد نشاط المتمردين فحسب، بل توفر إثباتات على أنها انتقلت من استهداف الأمريكيين إلى قيام عراقيين باستهداف عراقيين على أساس طائفي.

لذا فما الذي سيحدث بعد ذلك؟ يرى بعض المراقبين المحنكين، مثل السفير الأمريكي السابق لدى العراق رايان كروكر، أن المرحلة الحالية تُعدّ بمثابة عودة إلى ظروف عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، عندما انزلق العراق إلى أعمال عنف مشابهة لحرب أهلية، لكن هناك مقارنة بديلة يمكن أن توازي على الأقل الاهتمام الخاص بنظيرتها، وبالتحديد المدة منذ عام ٢٠٠٣، عندما تسببت أخطاء الائتلاف الدولي في فتح الباب أمام الجماعات العراقية المتمردة لتنمو في المقام الأول. والآن تقع الحكومة العراقية في الأخطاء نفسها التي وقعت فيها الولايات المتحدة في تلك الأثناء؛ فهي تقوم بعزل السنة واحتلال مجتمعاتهم مع تبنّي نهج عسكري قاسٍ لا يميّز بين المقاتلين المتطرفين وجمهور المدنيين المسالمين.

وقد حاولت الحكومة العراقية إلقاء اللوم في فشلها على الثورة السورية، بحجة أنها تعاني من امتداد العنف من جارتها، بيد أن هذا العذر لا أساس له، حيث توقف التقدم في مجال الأمن قبل بدء الأزمة السورية في ربيع عام ٢٠١١. ولا يمكن أن يُعزى تزايد أعمال العنف فقط إلى الأحقاد القديمة بين السنة والشيعة؛ فالذي أذكى نار الطائفية من جديد هو عدم رغبة حكومة بغداد في تلبية المطالب الخاصة بإنهاء العقاب الجماعي للسنة عن الجرائم التي ارتكبها نظام البعث.

ويعتقد الكاتب أن المحرّك الرئيس للعنف في العراق هو الإفراط في مركزية سلطة بغداد، الذي جاء في وقت مبكر جداً وكان مفعماً بالذعر الطائفي، وكانت الولايات المتحدة تتحسّب لهذا الخطر منذ البداية؛ **فصيغة «المحاصصة» كانت حجر الزاوية للسياسة الأمريكية في العراق حتى عام ٢٠٠٨، كما أن الولايات المتحدة تأكّدت أيضاً أن مبدأ اللامركزية الإدارية جرى طبخه في الدستور العراقي، وقد عكست هذه السياسة حقيقة أن العراق في مرحلة ما بعد صدام لم يكن جاهزاً لنظام سياسي يقوم على أن الفائز يفوز بكل شيء والخاسر يفقد كل شيء.**

ولكن في بداية عام ٢٠٠٨، أعاد المالكي مركزية الحكم معتمداً في ذلك على دائرة ضيقة بشكل متزايد من المعارضين الشيعة للنظام الدكتاتوري السابق، ومثلها مثل جميع الثورات الناجحة، أصاب هذه المجموعة الريبة والشك من الثورة المضادة وبدأت بإعادة بناء نسخة من النظام السلطوي التي سعت لإسقاطه على مدار عقود. إذ تهيمن الدائرة المقرّبة من المالكي على اختيار القادة العسكريين وصولاً إلى مستوى الألوية وتسيطر على المحكمة الفيدرالية كما سيطرت على البنك المركزي، كما طمست السلطة التنفيذية بشكل سريع جميع الضوابط والرقابة التي وضعت لضمان عدم ظهور أي حكم استبدادي جديد.

ومن ثمَّ، فإن جذور العنف العراقي لا ترجع إلى الأحقاد القديمة بين السنة والشيعة أو الأكراد والعرب ولكن بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية، وبين أولئك

الذين يرغبون في أن يرمي العراق ماضيه العنيف وراء ظهره وأولئك الذين صمموا على استنساخه، كما أن المطالب التي ذكرتها المعارضة الكردية والعربية السنية مراراً وتكراراً لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً، فهي أولاً: انتقال السلطة المالية إلى «حكومة إقليم كردستان» والمحافظات، ووضعها في قانون تقاسم الأرباح الذي سيقدم صيغة لنسبة الموازنة المخصصة لـ «حكومة إقليم كردستان» والمحافظات. ثانياً: تطبيق نظام الضوابط والرقابة على السلطة التنفيذية ولاسيّما من خلال تمكين البرلمان من القيام بهذه المهمة وضمان استقلال السلطة القضائية. ثالثاً: القيام بعملية مصالحة حقيقية وشاملة توفر العدالة لجميع المتضررين من نظام صدام، وليس العقاب الجماعي للسنة.

ولاحظ مايكل نايتس ان الولايات المتحدة قد وضعت الأسس لهذه الأعراف الديمقراطية ويمكن أن تبقى ذات تأثير قوي لإعادة العراق إلى المسار السليم، وهناك بعض العلامات المشجعة في هذا الاتجاه؛ **فقد بدأ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري التعاطي مباشرة وبحزم مع المالكي وهو يضع العراق ضمن الفئة الأولى من التحديات التي ينبغي معالجتها**، وكان للولايات المتحدة دور فعال في التقريب بين المسؤولين العراقيين والأتراك لمناقشة مصالح الطاقة بين البلدين على المدى الطويل والتي تشمل إمكانية مرور خط أنابيب استراتيجي يمكن أن نرى من خلاله تدفق المزيد من النفط العراقي عبر الأراضي التركية والقليل منه عبر الممر الضيق لمضيق هرمز القريب من إيران. **ونظراً لمواجهة المالكي الجماعات السنية المتشددة والتحديات الداخلية المتزايدة من داخل المجتمع الشيعي نفسه، كما يتضح من النتائج المتواضعة لانتخابات مجالس المحافظات، ربما ينفتح رئيس الوزراء العراقي بشكل غير عادي نحو اتخاذ خطوات تصالحية لإصلاح علاقاته مع الأكراد والعرب السنة والأتراك.**

ومن المحتمل أن يستمر العنف في العراق طالما استمر الإفراط في تركيز السلطة، وتحتاج المكونات العربية السنية والكردية الآن إلى سبب ملحٍّ يجعلها تبقى داخل الإطار المتفسخ الذي يعيشه العراق اليوم، وتقدم الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤ فرصة ممكنة للبداية من جديد نحو عملية إعادة بناء الوطن، **ولكن استبدال المالكي لا يمكن أن يكون بالضرورة شرطاً مسبقاً لاستراتيجية جديدة لإنقاذ العراق؛ فمن الممكن جداً أن يفوز رئيس الوزراء، فهو يمتلك العديد من المزايا تجعله يتصدر الانتخابات والتي من بينها سيطرته على معظم الوزارات الرئيسة وجهاز الأمن والمخابرات فضلاً على المحاكم الفيدرالية. لكن الأهم هو ضمان أن يكون أي شخص يحكم العراق بعد انتخابات ٢٠١٤ يشعر بأقصى قدر من ضغوط المجتمع الدولي والفصائل العراقية للعودة إلى بناء وطن يتمتع بحرية واستقرار أكبر.** وإذا اختارت واشنطن مساندة دعاة اللامركزية العراقيين، فهي لن تكون وحدها، ولأسباب عدة، خاصة بالفاعلين الذين يعملون في العراق هذه الأيام، حيث إن جميعهم تقريباً، المعارضة والأتراك وحتى الإيرانيين، سيرحّبون بأي حكومة أقل إثارة للانقسام في بغداد، وبعبارة أخرى، إن الجهود المبذولة ستجد فرصة أكبر للنجاح.

وفي الختام أكد المقال أن تجربة بناء الرجل القوي الجديد في بغداد لم تسفر عن مزيد من الاستقرار للعراق، وأن تخفيف وطأة الروابط التي توحّد العراق أمر ينطوي على مخاطر جمة، بيد أن الإفراط في إحكامها ينطوي على مخاطر أكبر.

رابط المقال: http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/.../yes_iraq_is_unraveling

تقرير ياباني: استئناف انتعاش القطاع النفطي العراقي

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

عدّ تقرير ياباني غير رسمي، يوم الثلاثاء (٢٨/أيار)، أن مؤشرات انتعاش قطاع النفط العراقي «مُلاحظة جداً»، وأكد ان عمليات الإعمار لـ «البنى التحتية المتهالكة» والتطويرات التي أُدخلت على قطاع الموانئ ساعدت في تعزيز الإنتاج، مشيراً إلى تنامي الاستثمارات اليابانية في العراق بالتوازي مع زيادة القروض التي تمنحها طوكيو لبغداد.

وذكر تقرير نقله موقع أساهي الإخباري الياباني، واطلعت عليه (المدى برس) أن «مؤشرات الانتعاش في قطاع النفط في العراق يمكن ملاحظتها في حقل الغراف النفطي في محافظة ذي قار، إذ وصلت الشركات النفطية اليابانية والماليزية إلى المراحل الأخيرة من عمليات الإنتاج في الحقل المذكور».

وأضاف التقرير ان «عملية إعادة الأعمار التي أُجريت للبنى التحتية المتهالكة للقطاع النفطي في العراق ساعدت في السنوات الأخيرة على تعزيز الإنتاج أكثر، ولاسيّما مع بناء محطتي تحميل نفطية عائمة قرب أحد الموانئ البحرية في الخليج والتي أُدخلت للخدمة في صيف العام الماضي والتي تعرف بالمرسى أُحادي الجانب وتعد الأولى من نوعها في العراق»، متوقعاً أن «تبدء عمليات الضخ من حقل الغراف بمعدل ٥٥ ألف برميل باليوم في حزيران القادم مع توقعات بزيادة الانتاج إلى ٢٣٠ الف برميل يومياً خلال العام ٢٠١٧».

وأوضح الموقع كذلك أن «وكالة التعاون الدولية اليابانية المرتبطة بالحكومة اليابانية تقوم حالياً بعمليات إنشاء البنى التحتية في العراق لمشاريع مثل مراسي التحميل ومد أنابيب نفطية وفقاً لبرنامج قروض تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار، ما يساعد على مضاعفة معدل شحن النفط الخام ليصل إلى ٣,٧ برميل يومياً».

وأشار التقرير نقلاً عن الخبير النفطي الياباني شوهي نشيمورا إلى أن «العراق يتمتع بميزة كبيرة تتعلق بعملية الإنتاج النفطي، حيث إن أغلب نفط العراق سهل الاستخراج وهذا يجعل كلف عملية الإنتاج تصل إلى نسب تتراوح من ١/٧ الى ١/٣٥ من معدلات كلف إنتاج الأنواع الأخرى من النفط العالمي»، مبيناً أن «أماكن قليلة في العالم لها مثل نوعية النفط العراقي».

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد ذكرت في تقريرها الصادر تشرين الأول ٢٠١٢، أن الإنتاج النفطي في العراق سيصل إلى ٦,١ مليون برميل في اليوم بحلول العام ٢٠٢٠، وسوف يصل الى ٨,٣ مليون برميل يومياً بحلول العام ٢٠٣٥ ، وأشارت أيضاً إلى توقعات بازدياد الطلب العالمي على النفط بشكل هائل ليصل إلى ٩٩,٧ مليون برميل في اليوم خلال العام ٢٠٣٥ بزيادة ١٤ ٪ عن العام ٢٠١١ بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك و التوسعات الاقتصادية التي يشهدها العالم مثل الاقتصاد الصيني على سبيل المثال.

ويصل احتياطي حقل الغراف من النفط الخام إلى ٥ مليار برميل على أن المستهدف من تطويره هو إنتاج ما يقارب الـ ٢٣٠ الف برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ ضمن عملية تطوير العملية الإنتاجية للنفط العراقي.

وكانت شركة جابيكس اليابانية المؤتلفة للتنقيبات البترولية والغازية، قد أعلنت في الثاني من اذار٢٠١٣، أن إنتاج النفط من حقل الغراف في محافظة ذي قار سيتأخر لستة أشهر، وبيّنت أن ذلك يأتي بسبب قِدَم ورداءة البنى التحية في الحقل، متوقعةً أن يصل الإنتاج الأوّلي للحقل إلى ٦٠٠٠٠ برميل يومياً عند بدء الإنتاج فيه.

ويُشار إلى أن شركتي بتروناس الماليزية وجابيكس اليابانية فازتا بعقد تطوير حقل الغراف في محافظة ذي قار لحفر وتطوير ١١ بئراً نفطياً وبإنتاج من النفط الخام يصل إلى ٥٠ الف برميل يومياً نهاية العام ٢٠١٣، إذ تستحوذ شركة بتروناس الماليزية على ٤٥٪ من حصص مشروع حقل الغراف في محافظة ذي قار، في حين تمتلك شركة جابيكس اليابانية المؤتلفة معها ٣٠٪ من المشروع أماالحصة الباقية فترجع إلى شركة نفط الشمال.

لوك أويل الروسية تُعلن استعدادها لاستثمار أربعة مليارات دولار في حقل غرب القرنة- ٢

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

أعلنت شركة لوك أويلLukoilالروسية، يوم الأحد (٣٠ حزيران)، عن استعدادها لاستثمار أربعة مليارات دولار في حقل غرب القرنة- ٢ جنوبي العراق، مؤكدة أنها تخطط للبدء بالإنتاج الأولي بداية العام ٢٠١٤.

وقال رئيس شركة لوك أويل النفطية وحيد علي اكبروف، في تصريح صحفي «إنني أتوقع أن يبدأ الإنتاج النفطي لمشروع غرب القرنة -٢ في العام ٢٠١٤».

وأضاف اكبروف «تم البدء بأعمال الحفر الخاصة بالإنتاج في المستودع»، متوقعاً أن «تبدأ عملية استخراج الكميات الصناعية الأولى من النفط مع بداية العام ٢٠١٤»، ولفت إلى أنه «من المفترض ان تصل ذروة الإنتاج النفطي في الموقع إلى (٦٠) مليون طن في السنة».

ونقلت وكالة ريا نوفستي الروسية RIA Novosti، تصريحاً لنائب رئيس الشركة اندري كوزاييف، على هامش ملتقى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنعقد في باريس، اطلعت عليه (المدى برس)، قال فيه:إن «الشركة ستستثمر أربعة مليارات دولار في حقل غرب القرنة -٢ في البصرة، وتخطط للبدء بالإنتاج الأولي للنفط مع بداية العام ٢٠١٤ المقبل».

وأضاف كوزاييف، وفقاًللوكالة، أن «شركة لوك أويل اتخذت جميع إجراءات الاستثمار الضرورية والقرارات المالية المطلوبة لتطوير مشروع حقل غرب القرنة – ٢».

وكانت شركة لوك أويل، أعلنت في (التاسع من نيسان ٢٠١٣)، عن سعيها لرفع سقفها الإنتاجي من حقل (غرب القرنة – ٢ العملاق) إلى ٥٥٠ ألف برميل يومياً، بحلول العام ٢٠١٥، وأكدت أنها ستقوم باستثمار مليار دولار للإنتاج الأولي من حقل الأخضر في البصرة، بعد ان حفرت ثمانية آبار في المحافظة في عام ٢٠١٣ .

يُذكر أن شركة لوك أويل، هي من أكبر شركات القطاع الخاص في روسيا، وقد وقّعت عقداً أمده ٢٠ عاماً لتطوير حقل غرب القرنة – ٢ في البصرة في العام ٢٠١٠ الماضي، الذي تبلغ احتياطياته النفطية القابلة للاسترجاع حوالي ١٤ مليار برميل.

وازدادت حصّة لوك أويل في حقل (غرب القرنة -٢) إلى ٧٥ ٪، بعد انسحاب شركة (Statoil ASA) النرويجية، مع امتلاك شركة نفط الشمال الحكومية (NOC) للحصّة المتبقية البالغة ٢٥ ٪.